● أخبار قصيرة

إدانة صينية على فرض العقوبات ضدّ زبائن النفط الإيراني

أدانت وزارة الخارجية الصينية عقوبات فرضتها أمريكا على مصفاة صينية تشتري النفط الإيراني، وأكدت أنها ستحمي بشكل حازم مصالح الشركات الصينية في مواجهة العقوبات الأمريكية. وتُعتبر شركة «هينغلي» للبتروكيماويات، واحدة من عشرات المشترين للنفط الإيراني في الصين. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت، في وقت سابق، أنها ستفرض عقوبات على شركة «هينغلي للبتروكيماويات» في مدينة داليان الساحلية بشمال شرق الصين، بسبب شرائها نفطاً إيرانياً.

وقال لين جيان، المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية: إن الصين تعارض دائماً العقوبات الأحادية غير القانونية التي تفتقر إلى أساس في القانون الدولي، وتطلب من الولايات المتحدة أن توقف ممارساتها الخاطئة المتمثلة في إساءة استخدام العقوبات وفرض الولاية القضائية خارج الحدود.

إستئناف الرحلات الجوّية إلى ٤ دول

مع استئناف الرحلات الجوية إلى بكين، ارتفع عدد الوجهات الدولية في مطار الإمام الخميني(رض) الدولي إلى ٤ دول بعد الحرب المفروضة الثالثة. وأعلن المدير التنفيذي لشركة مدينة مطار الإمام الخميني(رض) الدولي، رامين كاشف آذر، عن تسيير رحلات جوية إلى عدد من الوجهات الدولية الهامة، بما فيها بكين.

وأوضح كاشف آذر: أن الرحلات الجوية تُسيّر حاليًا إلى وجهات مثل إسطنبول والنجف الأشرف ومسقط وبكين، وسيتم إضافة وجهات جديدة تدريجيًا إلى شبكة الرحلات الجوية الإيرانية. وأشار إلى أن المفاوضات جارية لعودة شركات الطيران الأجنبية إلى إيران، وأن هذه الخطوة من شأنها تعزيز مكانة إيران في قطاع الطيران الإقليمي.

تأمين أكثر من ٨٠٪ من السعرات الحرارية اللازمة محلياً

أعلن نائب وزير الزراعة الإيراني، أن ٨٥٪ من البروتين وأكثر من ٨٠٪ من السعرات الحرارية التي تحتاجها البلاد يتم توفيرها حالياً من مصادر داخلية، مما يعكس قدرة عالية على الصمود في القطاع الزراعي. وقال أكبر فتحي، نائب الوزير للتخطيط والشؤون الاقتصادية: يتم حالياً تأمين ٨٥٪ من البروتين، وأكثر من ٨٠٪ من السعرات الحرارية اللازمة للبلاد داخل البلاد، وهذا الأمر يشير إلى قدرة عالية على الصمود في القطاع الزراعي. وأشار فتحي، في معرض حديثه عن التجربة الناجحة في تأمين السلع خلال أيام الحرب المفروضة الثالثة، إلى أهمية الاعتماد على الإنتاج الداخلي وجهود المزارعين، مضيفاً: بفضل التخطيط المسبق ووفرة السلع، لم نشعر بأي نقص خلال تلك الفترة.

المتحدث باسم اتحاد مُصدّري المنتجات النفطية:

سعر النفط لن يعود إلى ما دون ٨٠ دولاراً حتى إذا أُعيد فتح مضيق هرمز

أشار المتحدث باسم اتحاد مصدري المنتجات النفطية في إيران، إلى ارتفاع السعر الأساسي للنفط، مشيراً إلى أن السعر الحقيقي للنفط يبلغ ١٢٥ دولاراً لأوروبا، وما يزيد على ١٤٠ دولاراً لآسيا، وحتى لو فُتح مضيق هرمز، فإن سعر النفط لن يهبط إلى ما دون ٨٠ دولاراً.

وقال حميد حسيني، في مقابلة مع وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية «إرنا»، متحدثاً عن ارتفاع أسعار النفط في الأيام الأخيرة، قائلاً: إن سعر النفط سيتضح بعد أن يتضح موقف الحرب الأمريكية ضد إيران، فبعد أن انطلقت جلسة المفاوضات الإيرانية - الأميركية في إسلام آباد، نشأ قدر من التفاؤل في الأسواق بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق وإعادة فتح مضيق هرمز، ولهذا السبب انخفض سعر النفط العالمي.

وأضاف: على الرغم من هذا التفاؤل، وبعد عدم مشاركة إيران في اجتماع باكستان الأسبوع الماضي بسبب الحصار البحري الأميركي، عادت الأسواق إلى مسارها التصاعدي مرة أخرى، ومع ذلك، فمع الإعلان عن نبأ زيارة وزير الخارجية عباس عراقجي إلى إسلام آباد، عادت الأسواق إلى الأمل مرة أخرى، وشهدنا انخفاضاً جديداً في أسواق النفط.

وأوضح حسيني: أن أسعار النفط قد بلغت مستويات مرتفعة في الأسواق، ولا أحد يبيع نفطه بالأسعار التي تُطرح في بورصات السلع، مؤكداً أن الأسعار المعلنة هي في حقيقة الأمر أسعار أساسية للتسعير، وأن الأسعار الحقيقية تتراوح ما بين ٢٠ إلى ٣٠ دولاراً أعلى من ذلك.

وشدّد هذا الناشط في صناعة النفط على أن سعر النفط للسوق الأوروبية يزيد بمقدار ١٩ دولاراً عن السعر الأساسي، ليصل إلى نحو ١٢٥ دولاراً؛ أما بالنسبة للسوق الآسيوية، فيجب إضافة حوالي ٣٠ دولاراً إلى السعر الأساسي، مما يعني عملياً وصول النفط إلى ١٤٠ دولاراً.

التراجع في الإنتاج العالمي

وأوضح المتحدث باسم اتحاد مصدري المنتجات النفطية: أنه على الرغم من قيام أمريكا بتفريغ المخزونات الاستراتيجية من الطاقة، إلا أن الأسواق قد شعرت بنقص في المعروض، وذلك لأنه ما لبث أن اتضح أن المخزونات الاستراتيجية للدول آخذة في التناقص، ولا يمكنها تلبية الاحتياجات، مشيراً إلى أن دول الخليج الفارسي فقدت جزءاً كبيراً من إنتاجها، وقال: عندما يُحبس بئر النفط، فإن استئناف الضغط منه مرة أخرى أمر يستغرق وقتاً طويلاً، وستواجه هذه الدول حتماً تراجعاً في الإنتاج.

ووصف حسيني إعادة فتح مضيق هرمز وإنهاء الحصار البحري بأنه الهدف المنشود لأسواق النفط، قائلاً: يبدو أنه حتى مع هذا الفتح، سينخفض إنتاج النفط في منطقة الخليج الفارسي بحوالي ثلاثة ملايين برميل يومياً، أي حوالي ١٥٪؛ وهي نقطة تعلمها أسواق الطاقة جيداً، ولهذا السبب فإن الأسعار الحالية مرتفعة، والأسعار المستقبلية تتجه أيضاً نحو الارتفاع.

وتابع: بناءً على ذلك، إذا استمر سيناريو الحصار البحري وعدم تصدير النفط الإيراني وتفاقم، وإذا فُرضت قيود أيضاً على حركة الملاحة في مضيق باب المندب، فيجب أن ننتظر أسعاراً للنفط تتجاوز ١٥٠ دولاراً في المستقبل القريب.

العودة إلى حجم الإنتاج الأولي

وعلّق المتحدث باسم اتحاد مصدري المنتجات النفطية على تصريحات محللي النفط والغاز في «بلومبرغ»، قائلاً: حتى لو فُتح المضيق صباح الغد، فإن كارثة النفط ستستمر شهرين على الأقل. وأضاف: إن العودة إلى حجم الإنتاج الأولي أمر يستغرق وقتاً، ويعتمد على عوامل متعددة مثل نوع بئر النفط والمعدات وظروف الإنتاج. فبعض الدول قد تعود إلى مستوى الإنتاج السابق في غضون شهرين؛ لكن بالنسبة لدول أخرى، فقد يستغرق الأمر ما يصل إلى خمسة أشهر. لا أحد يبيع نفطه بالسعر المعلن.

وفقاً لقوانين وكالة الطاقة، يجب على الدول أن تمتلك مخزوناً يكفي لثلاثة أشهر، وهو ما لا تمتلكه معظم الدول

بعض الدول قد تعود إلى مستوى الإنتاج السابق في غضون شهرين؛ لكن بالنسبة لدول أخرى، فقد يستغرق الأمر خمسة أشهر

وقال متسائلاً عن سبب بقاء سعر النفط دون المائة دولار منذ بداية الحرب: السعر الأساسي هو ما تنشره الصحافة؛ هذا السعر هو أساس التسعير. لا أحد يبيع نفطه بهذا السعر. فقد أعلنت السعودية قبل شهر أنها ستضيف ١٩ دولاراً لسعر خام برنت على الشحنات المتجهة إلى أوروبا، وستتلقى ٢٧ دولاراً إضافياً عن كل برميل على الشحنات المتجهة إلى آسيا.

وفي الوقت نفسه، أكد حسيني أن بعض الأطراف في أسواق الطاقة تحاول إبقاء السعر الأساسي منخفضاً، حيث يمارس الضغط لخفض الأسعار حتى بالنسبة لخام برنت.

وفي معرض ردّه على سؤال: إذا فتحنا المضيق اليوم وأنهينا الحرب، فكم من الوقت سيستغرق عودة أسواق الطاقة إلى ماكانت عليه قبل الحرب؟ أوضح حسيني: قبل بدء الحرب، كان النفط بسعر ٦٧ دولاراً، وكان المعروض النفطي في السوق العالمية قد بلغ ١٠٢ مليون برميل يومياً.

المخزونات الاستراتيجية للدول المستهلكة للطاقة

وأوضح: أن المخزونات الاستراتيجية للدول المستهلكة للطاقة كانت عاملاً في استمرار خفض سعر النفط، وكانت الصين وحدها تمتلك مخزوناً قدره مليار ونصف المليار برميل، واليابان أكثر من ٧٨٠ مليون برميل، وأمريكا ٦٥٦ مليون برميل، مؤكداً انه مع هذه الأرقام من المخزونات، إذا تم تحرير الأسعار، فلن يكون هناك معروض في السوق، بل سيكون هناك نقص.

وبيّن أنه وفقاً لقوانين وكالة الطاقة، يجب على الدول أن تمتلك مخزوناً يكفي لثلاثة أشهر، وهو ما لا تمتلكه معظم الدول: إن الدول الأوروبية تفتقر إلى مخزونات تتراوح بين ٨٠ و ١٢٠ مليون برميل.

في أكثر الظروف اعتيادية، لو فُتح مضيق هرمز، وانتهى النزاع، ولم تكن هناك حرب، وحتى لو رُفعت العقوبات عن إيران، فمن المستبعد أن ينخفض السعر عن ٨٠ دولاراً، ويبدو أن متوسط سعر النفط هذا العام سيكون ما بين ٨٠ و ٩٠ دولاراً.

يعزز دور محافظة كرمانشاه كبوابة تصدير رئيسية للعراق

تصدير بضائع بقيمة ٧٩٠ مليون دولار عبر معبر بروزيخان

أكد المدير العام للشؤون الاقتصادية والمالية في محافظة كرمانشاه، أن معبر «بروزيخان» الحدودي يُعد من أهم المنافذ الاستراتيجية للبلاد في مجالي التصدير والعبور، مشيراً إلى أن قيمة الصادرات عبر هذا المعبر إلى العراق تجاوزت ٧٩٠ مليون دولار خلال العام الماضي.

وقال «محمود رشيدي أقدم» في اجتماع إدارة تنسيق معبر بروزيخان: شهد هذا المعبر عبور مليون و٨٧٥ ألف طن من البضائع في السنوات الأخيرة ليحتل المرتبة الثانية بين معابر الجمارك في البلاد من حيث المبدأ. وأضاف: يعد معبر بروزيخان الحدودي أحد الطرق الرئيسية للصادرات الإيرانية إلى العراق ويلعب دوراً رئيسياً في الإزدهار الإقتصادي لغرب البلاد.

وأوضح: أن هذا الاجتماع استعرض عمليات التصدير والاستيراد والعبور والتحديات التي تواجهها حدود بروزيخان، مضيفاً: إن الهدف من إرساء إدارة حدودية منسقة هو تقليل مدة احتجاز البضائع وتسهيل العمليات التجارية مع الحفاظ على الشفافية والالتزام باللوائح والقوانين. وأشار رشيدي أقدم إلى الخطة الوطنية المنسقة لإدارة الحدود، وقال: أسندت الحكومة الرابعة عشرة هذا المشروع إلى وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية مع التركيز على جمارك الجمهورية الإسلامية الإيرانية ويجري تنفيذه حالياً على ١٠ حدود ذات أولوية في البلاد بما في ذلك معبر بروزيخان الحدودي، مؤكداً على ضرورة التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والشبكة المصرفية والجمارك، مضيفاً: إن التنفيذ الكامل لهذه الخطة على معبر بروزيخان الحدودي من شأنه أن يعزز دور محافظة كرمانشاه كبوابة التصدير الرئيسية إلى العراق، وأن يُحسّن في الوقت نفسه من مكانة إيران في مؤشرات تيسير التجارة.

يذكر أن محافظة كرمانشاه تمتلك حدوداً مشتركة مع العراق بطول ٣٧١ كيلومتراً وعلى طول هذه الحدود يوجد معبران حدوديان رسميان وخمسة أسواق حدودية ويتم تصدير بضائع بقيمة تقارب ثلاثة مليارات دولار سنوياً عبر هذه الحدود.

خبير اقتصادي أميركي: رسوم ترامب الجمركية ما هي إلا غطاء ليأس واشنطن

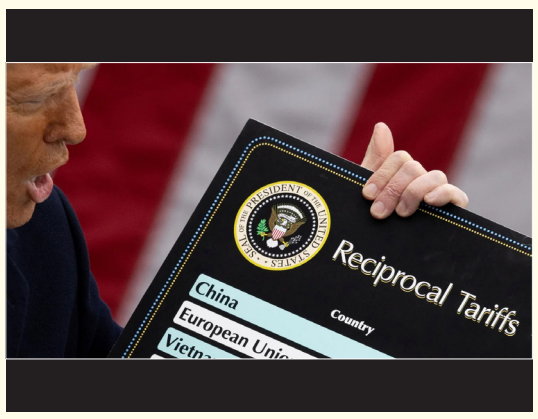

أعلن الخبير الاقتصادي الأميركي "ريتشارد وولف": أن الإمبراطورية الأميركية آخذة في الانهيار، وأن الحرب على إيران ورسوم ترامب الجمركية ما هي إلا غطاء ليأس واشنطن.

وقال أستاذ الاقتصاد في جامعات هارفارد وستانفورد ويل، وأحد أبرز الاقتصاديين الأمريكيين، في تصريح صحفي: إن الحرب الشاملة التي تشنها أميركا على إيران، لاكدليل على القوة، بل كمظهر من مظاهر «يأس إمبراطورية آخذة في السقوط، وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة»، معتبراً سلوك إدارة ترامب الحالي، من الحرب على إيران إلى فرض رسوم جمركية على العالم بأسره، سلوكاً «مختلاً»، واصفاً إياه بشخص على شفير الموت يحاول ستر ضعفه بعروض عسكرية واقتصادية.

وفي تحليله الاقتصادي، حذّر وولف من أن الاقتصاد الصيني ظل على مدى الثلاثين عاماً الماضية ينمو بمعدل أسرع باستمرار من الاقتصاد الأمريكي، وأن هذه الفجوة المتسعة هي المنبع الأساسي للرعب الذي يسيطر على نخب واشنطن. وتابع: أميركا تمول حروبها بالاقتراض من أعدائها وبتقديم إحصاءات صادمة عن الأوضاع المالية لأميركا، وأضاف: لقد تجاوز حجم الدين العام الأمريكي حاجز الـ٣٩ تريليون دولار، ويتوقع أن يبلغ عجز الموازنة لعام ٢٠٢٧ وحده ما بين تريليونين وثلاثة تريليونات دولار. ووفقاً لتصريحات هذا الخبير الاقتصادي الأميركي، فإن المفارقة الكبرى تكمن في أن أميركا تقترض من بقية دول العالم، ولا سيما الصين واليابان ودول الخليج الفارسي، لتمويل حروبها. واعتبر وولف هذا النمط عاملاً في تفاقم الأزمة وزيادة التبعية الاستراتيجية لواشنطن. وفي جزء آخر من تحليله، تناول وولف موضوع الأسلحة العسكرية، موضحاً: أن الشركات الصناعية العسكرية الأميركية لا تكترث بنتائج الحروب "سواء كانت نصراً أم هزيمة"؛ فما يدر عليها الأرباح هو استبدال الأسلحة البالية بمعدات حديثة، بل إن أي حرب كانت أكثر استنزافاً وتدميراً، فإن هذه الشركات تجني أرباحاً أكبر. وأضاف: أن هذه المؤسسات قد اتجهت الآن نحو الأتمتة والآليات، وبإلغائها للقوى البشرية، فإنها لا تساهم في انتعاش العمالة فحسب، بل إنها جعلت أزمة البطالة في أميركا أكثر عمقاً، وذلك رغم المستوى القياسي للإنتاج الحربي.